«البنتاغون» يتهم روسيا بتعمد قصف «قسد»

سوريا : اتفاق خفض التوتر لا يمنح «الشرعية» لأي تواجد تركي

مفاوضات أستانة الأخيرة

قصف روسي على دير الزور

■ قوات سوريا الديموقراطية تعلن تعرضها لقصف الطيران الروسي في شرق البلاد
■ جبهة النصرة تتعهد بمواصلة القتال: اتفاق عدم التصعيد استسلام

عواصم – «وكالات»: أكدت دمشق أن مناطق خفض التوتر في سوريا لا تمنح الشرعية لأي تواجد تركي على الأراضي السورية، وذلك غداة الإعلان في أستانة عن اتفاق لنشر قوة مراقبين من تركيا وروسيا وإيران في محافظة إدلب في شمال غرب البلاد.

وترعى كل من روسيا وإيران، أبرز حلفاء دمشق، وتركيا الداعمة للمعارضة، محادثات سلام في أستانة تم التوصل خلالها إلى اتفاق على إقامة 4 مناطق خفض توتر في سوريا.

وبدأ خلال الفترة الماضية تنفيذ الاتفاق في كل من ريف حمص الشمالي والغوطة الشرقية قرب دمشق وجنوب البلاد، وخلال جولة المحادثات السادسة يومي 14 و15 سبتمبر الجاري، اتفقت موسكو وأنقرة وطهران على بدء تنفيذ اتفاق خفض التوتر في محافظة إدلب، ونشر قوة مراقبين من الدول الثلاث لضمان وقف إطلاق النار.

وبرغم وصف دمشق الجولة بـ«الناجحة»، قال مصدر في وزارة الخارجية السورية إن «الاتفاقات حول مناطق تخفيف التوتر لا تعطي الشرعية على الإطلاق لأي تواجد تركي على الأراضي السورية وبالنسبة لحكومة الجمهورية العربية السورية فهو تواجد غير شرعي».

وأضاف المصدر، وفق ما نقلت وكالة الأنباء السورية الرسمية (سانا)، أن «الاتفاق حول محافظة إدلب هو اتفاق مؤقت هدفه الأساس هو إعادة الحياة إلى طريق دمشق حماة حلب القديم»، وينص الاتفاق على أن مناطق خفض التوتر إجراء مؤقت لمدة 6 أشهر قابلة للتمديد.

وتسيطر هيئة تحرير الشام (فصائل إسلامية على رأسها جبهة النصرة سابقا) على الجزء الأكبر من محافظة إدلب، وتقلص إلى حد كبير وجود الفصائل المقاتلة المعارضة الممثلة في محادثات أستانة في المحافظة.

وقال رئيس وفد الحكومة السورية بشار الجعفري في ختام محادثات أستانة أمس الجمعة: «اختتمت اليوم بنجاح الجولة السادسة من اجتماعات أستانة حيث جرى الاتفاق على عدد من الوثائق أبرزها الوثيقة المتعلقة بإنشاء منطقة لخفض التوتر في محافظة إدلب».

وأوضح رئيس تحرير صحيفة الوطن السورية وضاح عبد ربه أن «أستانة هو اتفاق دولي تحترمه الجمهورية العربية السورية لكنه لا يشرعن في أي حال من الأحوال وجود أي قوات أجنبية تركية أو غير تركية على الأراضي السورية دون تنسيق مباشر مع حكومة الجمهورية العربية السورية».

وكانت روسيا نشرت بالفعل عناصر من شرطتها العسكرية في العديد من مناطق خفض التوتر لمراقبة الالتزام بوقف إطلاق النار.

وتدخلت تركيا عسكرياً في شمال سوريا في أغسطس 2016 دعما لفصائل مقاتلة وتم خلال العملية طرد تنظيم داعش من مناطق حدودية. واعتبرت دمشق في حينه التواجد التركي على أراضيها عملاً عدوانياً، مطالبة الأمم المتحدة بإدانته.

وتركز اجتماعات أستانة على بحث تثبيت وقف إطلاق النار في سوريا في حين تركز اجتماعات جنيف بين وفدي المعارضة والنظام على بحث العملية السياسية.

من ناحية أخرى قال البنتاغون «إن طائرات روسية قصفت هدفا شرق دير الزور السورية، رغم علمها بوجود قوات سوريا الديمقراطية المدعومة من واشنطن هناك»، وهو ما نفته موسكو في وقت سابق.

وقال التحالف الدولي في بيان لها السبت «إن قوات روسية ضربت هدفاً في شرق الفرات في سوريا قرب دير الزور ما أدى إلى إصابة قوات شريكة للتحالف».

وأضاف أن «الذخائر الروسية أصابت موقعا كان يعلم الروس بأنه يضم قوات سوريا الديموقراطية ومستشارين للتحالف، لقد أصيب عدة مقاتلين من قوات سوريا الديموقراطية وعولجوا بعد الضربة».

وأوضح التحالف أن أيا من المستشارين العسكريين لم يصب.

وقال قائد قوات التحالف الدولي الجنرال الأمريكي بول فانك إن «مسؤولي التحالف متوافرون وخط تجنب الاحتكاك مع روسيا مفتوح 24 ساعة على 24»، مضيفا في بيان «أننا نبذل ما في وسعنا لتفادي تصعيد من دون طائل بين القوات التي تقاتل عدونا المشترك»، أي تنظيم داعش.

وكانت قوات سوريا الديموقراطية المدعومة أمريكيا اتهمت في وقت سابق طائرات حربية روسية وسورية باستهداف مقاتليها في محافظة دير الزور في شرق البلاد حيث تخوض معارك ضد تنظيم داعش، الأمر الذي نفته موسكو.

وهذه المرة الأولى التي تعلن فيها قوات سوريا الديموقراطية، تحالف فصائل كردية وعربية، استهدافها من قبل الطيران الروسي.

من ناحيتها أعلنت قوات سوريا الديموقراطية المدعومة من التحالف الدولي بقيادة واشنطن السبت في بيان، أن «طائرات روسية وسورية قصفت مواقع لها في محافظة دير الزور في شرق سوريا».

وهذه المرة الأولى التي تعلن فيها قوات سوريا الديموقراطية (تحالف فصائل كردية وعربية) استهدافها من قبل الطيران الروسي.

وتشكل محافظة دير الزور في الوقت الراهن مسرحا لعمليتين عسكريتين، الأولى يقودها الجيش السوري بدعم روسي في مدينة دير الزور وريفها الغربي، والثانية أطلقتها قوات سوريا الديموقراطية التي تضم فصائل كردية وعربية بدعم من التحالف الدولي ضد الجهاديين في الريف الشرقي.

وقالت قوات سوريا الديموقراطية في بيانها: «في الساعة الثالثة والنصف من صباح أمس تعرضت قواتنا في شرق الفرات لهجوم من جانب الطيران الروسي وقوات النظام السوري استهدفت وحداتنا في المنطقة الصناعية التي تبعد نحو 7 كيلومترات عن الضفة الشرقية لنهر الفرات مقابل مدينة دير الزور، وأسفر القصف، إلى إصابة 6 من مقاتلينا بجروح مختلفة».

واعتبرت قوات سوريا الديموقراطية أن في وقت تحقق فيه انتصارات عظيمة ضد داعش في الرقة ودير الزور ومع اقتراب الإرهاب من نهايته المحتومة تحاول بعض الأطراف خلق العراقيل أمام تقدم قواتنا.

وكانت قوات سوريا الديموقراطية أكدت بعد إعلانها حملة «عاصفة الجزيرة» في ريف دير الزور الشرقي عدم وجود أي تنسيق مع الجيش السوري وروسيا، وكما شدد التحالف الدولي وقتها على أهمية خط فض الاشتباك بينه وبين الروس في المعارك الجارية ضد الجهاديين في شرق سوريا.

من جانب اخر تعهد الفرع السابق للتنظيم القاعدة في سوريا (جبهة النصرة) بمواصلة القتال ضد قوات الحكومة السورية وحلفائها الروس والإيرانيين، وندد بمحادثات تجري في قازاخستان لوقف إطلاق النار.

واتفقت روسيا وإيران وتركيا الجمعة على نشر مراقبين حول منطقة «عدم التصعيد» في محافظة إدلب التي تخضع إلى حد كبير لسيطرة مسلحين إسلاميين.

وعلى الرغم من إشادة الدول الثلاث بالاتفاق بوصفه انفراجة بعد شهور من المحادثات في أستانة عاصمة قازاخستان إلا أنها لم تقدم سوى تفاصيل قليلة.

وتندرج الخطوة تحت اتفاق أشمل تقيم بموجبه البلدان المذكورة أربع مناطق «لعدم التصعيد» في أنحاء سوريا مع اقتراب الحرب من عامها السابع، وساهمت خطة عدم التصعيد في تخفيف حدة القتال في مناطق من غرب سوريا بين المعارضة وقوات الحكومة الموالية للرئيس بشار الأسد.

وقالت جبهة النصرة سابقاً إن عملية أستانة ترقى إلى حد استسلام الجيوب الخاضعة للمعارضة، مضيفة أن ما بدأ بوقف إطلاق النار: «سينتهي بإعادة المناطق لحكم بشار من جديد».

وقطعت الجبهة علاقتها بالقاعدة في العام الماضي وغيرت اسمها وتقود حالياً هيئة تحرير الشام التي تسيطر على مساحات من إدلب في شمال غرب البلاد على الحدود مع تركيا.

ويعيش في إدلب مليونا نسمة على الأقل وهي أكبر منطقة سكانية تخضع للمعارضة التي تضم بعض فصائل الجيش السوري الحر الذي شارك في محادثات أستانة.

وزاد عدد سكان إدلب بشكل كبير مع انتقال الاف من المدنيين والمقاتلين من مناطق انتزعها الجيش السوري بمساعدة الطيران الروسي وفصائل تدعمها إيران.

وانتقدت هيئة تحرير الشام فصائل من الجيش السوري الحر لحضورها اجتماعات أستانة التي انطلقت بجهود دبلوماسية روسية منفصلة عن محادثات السلام التي ترعاها الأمم المتحدة في جنيف.

وقالت هيئة تحرير الشام: «نخشى أن يأتي اليوم الذي تصطف فيه تلك الفصائل إلى جانب الطيران الروسي وتقاتل من يرفض بقاء الأسد ونظام حكمه».

كانت بثينة شعبان مستشارة الرئيس السوري قالت أمس الجمعة إن محاولات تقسيم سوريا فشلت وجددت تعهد الحكومة باستعادة كل مناطق البلاد بما فيها إدلب وغيرها.

ويقول منتقدون إن خطة عدم التصعيد تقسيم فعلي للبلاد بعد سنوات من الصراع متعدد الأطراف.

وتنفي موسكو وطهران وأنقرة ذلك وتقول إن مناطق عدم التصعيد مؤقتة على الرغم من إمكانية تمديدها بعد فترة الستة أشهر المبدئية.

وزير الخارجية: تونس تعيش في مناخ سياسي توافقي

وزير الخارجية التونسي خميس الجهيناوي

تونس – «وكالات»: قال وزير الخارجية التونسي خميس الجهيناوي «إن التونسيين يعيشون حاليا في مناخ سياسي توافقي، ورأى أن بلاده نجحت في محاصرة الإرهاب لأسباب من أبرزها غياب الحاضنة الشعبية للإرهاب ووعي التونسيين بخطورة هذه الظاهرة».

وفي مقابلة مع صحيفة «الشرق الأوسط» اللندنية نشرتها أمس الأحد، قال الجهيناوي: «الآن نعيش في مناخ سياسي توافقي ونتعاطى مع الوضع الاقتصادي والاجتماعي بكل صعوباته بنفس إصلاحي»، مشيرا إلى أن الأمور بدأت منذ بداية عام 2016 تسجل انفراجا على مختلف المستويات.

وأضاف أن «السياسة الخارجية التونسية، منذ انتخاب الرئيس الباجي قائد السبسي رئيسا للجمهورية «استعادت ثوابتها ومصداقيتها وانتهجت أسلوب عمل أكثر مبادرة ووثوقا ورغم الأحداث الأليمة التي شهدتها البلاد سنة 2015، استطيع أن أجزم أن الدبلوماسية التونسية توفقت إلى حد كبير في إزالة ما لحق بصورة تونس من انطباعات سلبية».

ورأى أن «تحقيق هذه النتائج الإيجابية يعود بالأساس إلى المكاسب التي تحققت في مجال التحول الديمقراطي وبناء دولة القانون والنجاحات المهمة التي انجزت في المجال الأمني».

وعن خطر الإرهاب في تونس، قال: «ليس هناك أي دولة في العالم بمأمن من خطر الإرهاب، وهذه الظاهرة باعتراف كل التقارير الأممية تظل خطرا قائما في كل دول العالم ومن السابق لأوانه الحديث عن زواله على الرغم من الانتصارات الكبرى التي تحققها الدول والتحالفات الدولية على التنظيمات الإرهابية، وجاهزية القوات الأمنية والعسكرية التونسية وحسن أدائها مكناهما من شن ضربات استباقية ناجحة ضد الإرهابيين، ثم إن غياب الحاضنة الشعبية للإرهاب في بلادنا ووعي التونسيين بخطورة هذه الظاهرة على أمن البلاد واستقرارها مكنا من محاصرتها وتطويقها».

وحول ظاهرة المقاتلين التونسيين الذين سافروا إلى سورية والعراق، قال: «تمثل ظاهرة عودة الإرهابيين من بؤر التوتر تهديدا مباشرا للأمن القومي لكل الدول وبالنسبة لتونس فإن الإستراتيجية الوطنية لمكافحة التطرف والإرهاب ترصد ضمن أهدافها التصدي لظاهرة المقاتلين الأجانب من خلال تعزيز الإطار القانوني لتجريم استقطابهم وتسهيل تنقلهم إلى بؤر التوتر».

وعن الوضع في ليبيا، قال الوزير التونسي إن «الأزمة في ليبيا أثرت بصفة مباشرة على الأوضاع في تونس، وتحملت بلادنا العبء الأكبر من الأزمة في هذا البلد الشقيق منذ 2011 واستقبلت العدد الأكبر من اللاجئين من ليبيا».

وشدد في الوقت نفسه على أن بلاده «تدفع باستمرار في اتجاه اعتماد مقاربة موضوعية تقوم على مبدأ أساسي وهو أن حل الأزمة الليبية يجب أن يكون ليبيا وأن ينبثق من حوار شامل تحت إشراف الأمم المتحدة على أرضية الاتفاق السياسي الذي يمكن تعديله بما يتوافق عليه الليبيون أنفسهم».

شكري يبحث مع رئيس مجموعة الأزمات الدولية سبل منع وتسوية النزاعات

مسؤول أممي: مصر تلعب دوراً مهماً في مجال الدعم الإنساني بالمنطقة

وزير الخارجية المصري سامح شكري ووكيل سكرتير عام الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية مارك لوكوك

اجتمع وزير الخارجية المصري سامح شكري مع جون ماري جهينو رئيس مجموعة الأزمات الدولية، التي تعتبر من أهم وأكبر مراكز البحث والفكر الدولية المعنية ببحث سبل منع وتسوية النزاعات.

وأكد جهينو حرصه على الاستماع للرؤى المصرية حول كيفية التعامل مع مختلف القضايا الإقليمية وإيجاد تسويات لها.

وتناقش الجانبان مختلف أوجه الأزمة الليبية، حيث أكد شكري على أن الأوضاع الأمنية المتردية في ليبيا تؤثر بشكل مباشر على استقرار مصر، ومشددا على ضرورة العمل على مواجهة ظاهرة الإرهاب بكافة أشكالها في ليبيا.

كما أكد وزير الخارجية على أهمية تفعيل المسار السياسي لحل الأزمة الليبية، مستعرضا الجهود المصرية الأخيرة للجنة الوطنية المصرية المعنية بليبيا من أجل التقريب بين الأطراف الليبية المختلفة، كاشفا عن أن الحوار بين اللجنة المشكلة من مجلسي النواب والدولة حول تعديل اتفاق الصخيرات ستبدأ أعمالها في تونس عقب انتهاء اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة نهاية الشهر الجاري.

وأضاف أبو زيد، أن اللقاء تطرق للأوضاع في كل من اليمن والعراق وسوريا، حيث تناول الجانبان مخاطر استمرار الأزمة في اليمن دون أفق واضح للحل، لاسيما في ظل تدهور الأوضاع الإنسانية هناك، وكذا تطورات الأوضاع في العراق على ضوء الاستفتاء المرتقب لإقليم كردستان المزمع تنظيمه يوم 25 سبتمبر الجاري، وتأثيراته المحتملة، كما تناولا الأوضاع في سوريا ومستقبل تنفيذ اتفاقيات المناطق منخفضة التصعيد.

وردا على استفسار حول مستقبل الأوضاع في جنوب السودان، صرح أبو زيد بأن وزير الخارجية شدد على أهمية مساعدة أطراف الأزمة على بناء الثقة، مطالبا بالابتعاد عن أسلوب الضغط المستمر على طرف بعينه، فضلاً عن ضرورة الاهتمام بالبعد الإنساني ومساعدة الحكومة على التعامل مع التحديات الاقتصادية والانسانية.

كما اجتمع وزير الخارجية المصري سامح شكري مع وكيل سكرتير عام للأمم المتحدة للشئون الإنسانية مارك لوكوك، وذلك في مستهل زيارته للمشاركة في أعمال الشق رفيع المستوى للدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة.

وقال المستشار أحمد أبوزيد المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية، إن المسئول الأممي حرص على طلب الالتقاء بالوزير للاستماع إلى تقييمه و التعرف على رؤية مصر للتحديات التي تواجه الأوضاع الإنسانية في مختلف دول العالم، خاصة في منطقة الشرق الأوسط استنادا للدور الهام والمؤثر الذي لطالما لعبته مصر، ليس فقط من اجل التوصل لتسوية سياسية سلمية لتلك النزاعات، وإنما لما تبذله من جهود ملموسة للتخفيف من وطأة المعاناة الانسانية للشعوب التي تعيش في بؤر التوتر.

وأعرب شكري عن تقديره لدور الأمم المتحدة في قيادة الجهود الدولية في مجال العمل والإغاثة الإنسانية، وتطلع مصر إلى تعزيز التعاون معه خلال الفترة المقبلة لدفع هذه الجهود ومجابهة التدهور غير المسبوق في الوضع الإنساني، لاسيما في ظل تزايد الأزمات الدولية والنزاعات المسلحة والكوارث الطبيعية في العديد من المناطق على مستوى العالم.

وذكر المتحدث باسم الخارجية، أن اللقاء شهد نقاشا مطولا حول التطورات الإقليمية الراهنة، والوضع الإنساني المتداعي في الشرق الأوسط، وسبل العمل على تكثيف الجهود الإنسانية للتخفيف من معاناة شعوب المنطقة، وقد استعرض سامح شكري، ردا على استفسار المسئول الاممي، الأوضاع في قطاع غزة وسبل التعامل مع الوضع الانساني هناك، والجهود المصرية المبذولة لدعم وكالة غوث اللاجئين «الأنروا»، مؤكدا على ضرورة توفير الدعم الدولي للأنروا من أجل استكمال مهامها.

كما تطرق اللقاء إلى الوضع الإنساني الحرج في اليمن والحاجة الملحة لمضاعفة الجهود والمساعدات المقدمة إلى الشعب اليمني باعتبار الأزمة الانسانية هناك غير مسبوقة. وقد أعرب المسئول الأممي عن تقديره للدور المصري الهام والبارز في مجال الدعم الإنساني، وتطلعه إلى تعزيز التعاون مع الجانب المصري في هذا الشان خلال الفترة المقبلة.

وأضاف أبوزيد أن وزير الخارجية استمع إلى شرح مفصل من جانب مارك لوكوك حول تصوره لسبل تطوير المنظومة الدولية للعمل الإنساني من خلال العمل على سد الفجوة بين الاحتياجات والموارد المتاحة ودفع الدول الأعضاء والمؤسسات العاملة في المجال الانساني على الوفاء بتعهداتها في هذا الصدد كهدف ذا أولوية، وصولا إلى الهدف الأسمى بمنع نشوب النزاعات. كما تحدث وكيل السكرتير العام عن أهمية العمل على توسيع دائرة الدول والمنظمات الداعمة للدور الإنساني للأمم المتحدة.